

١٩٨٦/١/٩، إلا أنه تقرر، في تلك الجلسة التي اشتمت بالشوشر الشديد، تأجيل الحسم في موضوع التحكيم بشأن طلبها إلى جلسة لاحقة للجلسة. فقرر عقدها يوم الأحد في ١٩٨٦/١/١٢ (هسأرتس، ١٩٨٦/١/١٠). وأجمل بريس المناقشة بقوله: «من اشكّن تأجيل القرار إلى جلسة يوم الأحد، ولكن إذا ذلك يجب اتخاذ قرار». وأضاف، أنه على استعداد لادخال تعديلات طفيفة على صيغة مشروع القرار المقدم من جانبه. لكنه أعلن في الوقت ذاته أنه سيرفض كل اقتراح لليكود يهدف إلى اخراج موضوع التحكيم من صيغة مشروع القرار. وقال بريس أيضاً بلهجة لا تخلو من التهديد: «يجب على المجلس الوزاري أن يقر مبدأ التحكيم. فدون ذلك ليس هناك ما يمكن الحديث بشأنه لقد عالجت الموضوع حتى الآن من خلال الرغبة في الحفاظ على حكومة التكتل. فإذا نسف السلام مع مصر، ستتوقف عملية السلام لسنتين طرية. (المصدر نفسه). أما شامير، فأكد، في مداخلة، أنه إذا كان الهدف اتفاق سلام حقيقياً مع مصر، فإن ذلك يجب تحديده ترتيبات ملزمة في كل مجالات التطبيع التي لم تف مصر بها حتى الآن. وأضاف أنه يجب مطالبة مصر بوقف الدعاية المعادية في وسائلها الاعلامية (المصدر نفسه).

وقبل انعقاد الجلسة الثانية للمجلس الوزاري المصغر، قدم وزراء الليكود مشروع قرار تضمن البنود التالية:

□ «إشارة واضحة [في مشروع القرار] إلى مسار التوفيق مع تحديد زمني مفصل لما بعد ذلك. وإذا فشلت محاولة التوفيق، يصار عندها إلى طرح الموضوع إلى التحكيم.

□ «التزام واضح من جانب مصر بجدول زمني مفصل لتنفيذ كل بنود التطبيع واتفاق مسبق على أن تحرق أحد البنود سيؤدي إلى وقف عملية التحكيم.

□ «التزام مصر بوقف التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف الدعاية المعادية لإسرائيل.

□ «ذكر واضح في إطار صك التحكيم

أما حوفا، زعماء الليكود، فتشيز بالشك في نوايا مصر لنساحة إمكان أن يؤدي الأوبل إلى تحسين العلاقات مع مصر، والمطالبة بتضمين القرار شروطاً، منها أن يرد في صك التحكيم، وبشكل واضح، أنه إذا لم تف مصر بالتزاماتها في مجال تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فإن من حق إسرائيل الانسحاب من عملية التحكيم، هذا إضافة إلى تضمين صك التحكيم تحديداً واضحاً بأن المحكمين محمولون البحث في «عملية التوفيق» أولاً (دافان، ١٩٨٦/١/٨). وتوترت الأجواء أكثر في أعقاب شريب تصريح لشمعون بريس، مفاده أنه إذا لم يصدر مذكر وزراء الأركان في المجلس الوزاري المصغر على «صيغة الرزمة السياسية» مع مصر، وفقاً لمشروع رئيس الحكومته، فإنه لن يوضع لذلك، وسيبضي حتى النهاية، حتى لو أدى ذلك إلى تقديم استقالته إلى رئيس الدولة (يديعوت احرونوت، ١٩٨٦/١/٩). وأعقب تصريح بريس هذا، قرار اتخذته وزراء العمل مفاده أن لا صغر من حدوث أزمة وزارية إذا نشأ وضع تعادل في عملية التصويت على مشروع رئيس الحكومة (المصدر نفسه).

ورد زعيم الليكود على هذه التهديدات بقوله أنه إذا قرر بريس إحالة الخلاف على الحكومة بكامل هيئتها في أعقاب سقوط اقتراحه داخل جلسة المجلس الوزاري المصغر، فإنه يتحمل بذلك مسؤولية التسيب في أزمة وزارية. وقرر وزراء الليكود، في أعقاب مشادات وتعت بينهم، أنه ما زال من غير الممكن طرح موضوع طلبها على المجلس الوزاري المصغر للتصويت والحسم لأنه ما زالت هناك أمور غير منفق عليها (المصدر نفسه).

وخفت أجواء الأزمة قليلاً في أعقاب اتصال هاتفي بين شامير وبريس، طلب فيه الأول مزيداً من الوقت للتوصل إلى صيغة قرار منفق عليها بين الطرفين. وذكر أن وزراء حزب العمل أبدوا استعداداً لنح وزراء الليكود مهلة يوم أو يومين من أجل دراسة الموضوع وبلورة موقف نهائي (المصدر نفسه). وبالفعل، فعلى الرغم من انعقاد المجلس الوزاري المصغر في